التحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام:
دور منظمات المجتمع المدني في بناء السلام في السودان

المؤلف: عمرو عوض علي عثمان

التاريخ: 25/9/2025

الانتساب: نُشر كجزء من زمالة الديمقراطية في السودان لعام 2025

إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف (المؤلفين\ات) ولا تعكس بالضرورة السياسة أو الموقف الرسمي لـ AMEL

عن زمالة AMEL: زمالة الديمقراطية في السودان هي برنامج عبر الإنترنت مخصص لتمكين الأصوات الناشئة للتأثير على المناقشات العالمية حول الديمقراطية والسلام والتنمية في السودان. من خلال سلسلة من ورش العمل التفاعلية والتدريبات ومشاريع البحث القائمة على الأدلة، يكتسب الزملاء\الزميلات مهارات حاسمة في التحليل وصياغة السياسات والمناصرة.

قراءات إضافية: لمزيد من الأفكار والمنشورات من زملاء\زميلات AMEL، تفضل\ي بزيارة موقعنا على الإنترنت: https://democracyactionsd.org/publications/

معلومات الاتصال: إذا كانت لديك أي أسئلة أو ترغب\ين في الحصول على مزيد من المعلومات حول AMEL وعملنا، فيُرجى التواصل معنا:

- **البريد الالكتروني:** sudandemocracy@amelproject.org
- **فيسبوك :** https://www.facebook.com/democracyactionproject

الملخص التنفيذي

تبحث هذه الدراسة في الدور الذي يمكن أن تضطلع به منظمات المجتمع المدني في السودان في دعم عملية بناء السلام، عبر المساهمة في التحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام. وينطلق التحليل من الإطار النظري لاقتصادات الحرب، والذي يحدد ثلاثة أبعاد رئيسية: اقتصاد القتال، واقتصاد الظل، واقتصاد التكيف. ويركّز البحث بصورة خاصة على البعد الأخير، إذ يُعد اقتصاد التكيف أحد أكثر أشكال الاقتصاد ارتباطاً بالحياة اليومية للمجتمعات المتأثرة بالنزاعات، فهو يُبرز آليات البقاء والتكيف التي يطورها الأفراد والجماعات في مواجهة العنف والنزوح وانهيار مؤسسات الدولة.

ومن خلال تحليل مقارن بين نماذج اقتصاد الحرب لدى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، يوضح البحث كيف يفرض كل نموذج أنماطاً مختلفة من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على المدنيين، وما يترتب على ذلك من مساحات وفرص لتدخلات المجتمع المدني. ويُبرز البحث أن منظمات المجتمع المدني، المحلية منها وتلك العاملة في دول الجوار، باتت تتحرك ضمن بيئة معقدة تتسم بضعف الدولة، وانقسام المجتمع، وشبكات مصالح اقتصادية تغذي اقتصاد الحرب.

وتُظهر الدراسة أن لدى منظمات المجتمع المدني القدرة على المساهمة، بفاعلية، في بناء السلام في السودان، من خلال استهداف اقتصاد التكيف. وبدلاً من التعامل مع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية للمدنيين كأنها مجرد استجابة للأزمة، يمكن تحويلها إلى برامج استدامة اقتصادية. ولتحقيق ذلك، توصي الدراسة بتصميم برامج تدريب وتأهيل مهني تستهدف الفئات الأكثر تضرراً، مع تسهيل الوصول إلى التمويل الأصغر، ودعم القطاع الصناعي، وإنشاء شبكات دعم اجتماعي واقتصادي محلية، بالإضافة إلى دعم الإنتاج الزراعي وسلاسل القيمة المحلية، بما يساهم في دعم الاقتصاد الرسمي واقتصاد السلام.

1. المقدمة

يُعد الصراع على الموارد أحد أبرز الدوافع الجذرية للنزاعات المسلحة في إفريقيا، حيث تتحول النزاعات السياسية إلى صراعات اقتصادية من أجل السيطرة على الأراضي الخصبة أو الثروات المعدنية والنفطية، مما يطيل أمد الحروب ويعقّد فرص السلام (Collier & Hoeffler, 2004). والسودان ليس استثناءً؛ فقد شكّلت الأبعاد الاقتصادية للنزاعات جزءاً من تاريخه الطويل من الحروب (De Waal, 2007)، بما في ذلك النزاع الحالي المندلع منذ أبريل 2023. والحرب في السودان ليست محض صراع سياسي أو عسكري، بل يغذّيها اقتصاد حرب متجذر يقوم على تدمير الهياكل الاقتصادية الرسمية وإنعاش الأسواق غير الرسمية وغير المشروعة، ليغدو نظاماً قائماً بذاته تستمد منه الأطراف المتحاربة منافع اقتصادية كبيرة (Ballentine & Nitzschke, 2005; الطاهر، 2025).

منذ اندلاع الحرب، انهار الاقتصاد الوطني بصورة حادة؛ إذ فقد الجنيه السوداني قيمته في السوق الموازية، فيما انخفضت الصادرات بنسبة 28% والواردات بنسبة 66% في العام 2024 مقارنةً بالعام 2022، مع خسائر كلية تُقدّر بنحو 108.8 مليار دولار وانكماش اقتصادي يناهز 42% ("أخبار السودان"، 2025، "الجزيرة نت"، 2025). وفي ظل هذا الانهيار، أصبحت الأنشطة غير الرسمية -وعلى رأسها النهب وتجارة الذهب- المصدر الرئيس للأطراف المتحاربة لتمويل حربها، إذ تشير التقديرات إلى أن 80% من إنتاج الذهب لا يَرِد في الإحصاءات الرسمية، ويُهرّب عبر شبكات أمنية وسياسية، مما يستنزف موارد البلاد في شراء الأسلحة (Soliman & Baldo, 2025).

وفي المقابل يلجأ المدنيون إلى أنشطة صغيرة، مثل التجارة والحرف اليدوية أو حتى التعدين الأهلي، من أجل البقاء، لكنها تساهم -دون قصد- في تغذية شبكات الاقتصاد غير المشروع (Sudan Conflict Monitor,2023). وهذا ما يبرز الحاجة إلى انتقال إستراتيجي من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام، عبر تدخلات تحد من الموارد الممولة للعنف وتدعم بدائل مدنية تعزز الاستقرار (DCAF, 2005).

ينقسم هذا البحث إلى عدة أجزاء رئيسة: إذ يبدأ بمراجعة الأدبيات واستعراض الإطار النظري للبحث، ثم ينتقل إلى تحليل أبعاد اقتصاد الحرب في السودان، ويوضح بعد ذلك فكرة بناء السلام عبر

التحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام خلال النزاع، وأخيراً يتناول أدوار المجتمع المدني الحالية في ظل الصراع، ويختتم بتقديم إطار عمل وتوصيات عملية تُمكّن المنظمات من المساهمة بفعالية في التحول نحو اقتصاد السلام.

2. مراجعة الأدبيات والإطار النظري

تُعد دراسة اقتصادات الحرب مجالاً بحثياً مهماً برز في منتصف التسعينيات (Berdal and Malone 2000). فبعد نهاية الحرب الباردة وتراجع الدعم الخارجي للنزاعات، شهد العالم تحولاً في طبيعة الحروب الأهلية لتصبح ذاتية التمويل، مما أدى إلى ظهور مفهوم "اقتصادات الحرب" (Jean and Rufin 1996). ويصف هذا المفهوم نظاماً متكاملاً تُستخدم فيه الأنشطة الاقتصادية، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، لتمويل الأهداف العسكرية. وغالباً ما تعتمد هذه الاقتصادات على استغلال الموارد الطبيعية المربحة مثل النفط، والألماس، والأفيون (Zartman 2005; Collier 2003).

ومع أن بعض الأدبيات المبكرة حاولت تبسيط دوافع الصراع إلى معادلة "الجشع" مقابل "المظلمة" (Collier and Hoeffler 2000)، فإن الدراسات اللاحقة أكدت أن هذه الدوافع معقدة، مشيرةً إلى تداخل الحسابات الاقتصادية مع العوامل السياسية والعاطفية (Wennmann 2019). وتؤكد هذه الدراسات أن العنف يمكن أن يصبح نشاطاً اقتصادياً مربحاً لبعض الأطراف الفاعلة، وأن الحروب الحديثة لا تقوم فقط على الأجندات الإيديولوجية، بل ترتبط بمكاسب اقتصادية تمكّن الجماعات المسلحة من البقاء (Goodhand 2004). وتشير دراسات، منذ التسعينيات وما بعدها، إلى أن كثيراً من النزاعات هي حروب ذاتية التمويل، تعتمد على الأسواق الموازية والتهريب (Nitzschke and Pachoud 2003).

ولتحليل الديناميات الاقتصادية للنزاعات، يقدّم جوناثان جودهاند (Goodhand 2004) إطاراً مفاهيمياً بالغ الأهمية يصنف اقتصادات الحرب إلى ثلاثة أبعاد متداخلة. ويساعد هذا الإطار على فهم الأدوار المختلفة للفاعلين الاقتصاديين وتأثير أنشطتهم في مسار الصراع وإمكانيات التحول إلى السلام.

أولاً اقتصاد القتال (Fighting/Combat Economy): ويشمل هذا البعد جميع التفاعلات الاقتصادية التي تدعم القتال مباشرة. والفاعلون الرئيسيون فيه هم الأجهزة الأمنية للدولة والجماعات المتمردة التي تستخدم وسائل عنيفة لتمويل جهودها الحربية (Brummelhorster and Paes 2003). ويُموّل هذا الاقتصاد من خلال أنشطة عدوانية، مثل فرض الضرائب والسيطرة على الموارد الطبيعية و"الجمارك" على الحواجز الحدودية (Nitzschke and Pachoud 2003). والهدف الأساسي هو تمويل الجهود الحربية وتحقيق الأهداف العسكرية، وتكون مصالح قادته ربحية أو سلطوية بالأساس. وثانياً اقتصاد الظل (Shadow Economy): ويمثل الاقتصاد غير الرسمي الذي ينمو خارج سيطرة الدولة، ويهيمن عليه فاعلون انتهازيون، مثل المافيات والمجرمين. ويستغل هؤلاء "المستفيدون من الصراع" الفوضى وضعف القوانين لتوسيع أنشطتهم غير المشروعة، مثل التهريب عبر الحدود والاتجار غير المشروع (Wennmann 2019). وغالباً ما يستولي المتحاربون على هذا الاقتصاد ليصبح أساساً لاقتصاد القتال، كما في حالة اقتصاد الماس في سيراليون الذي موّل متمردي الجبهة الثورية المتحدة (RUF) (Smillie et al. 2000)، أو اقتصاد التهريب في كوسوفو الذي سيطر عليه جيش تحرير كوسوفو (KLA) لتمويل نفسه (Yanis 2003). ويغذي هذا البعد الحرب من خلال توفير الموارد أو سوق سوداء للحرب، كما يشكل مصدر رزق بديل للسكان الذين فقدوا وظائفهم الرسمية (Goodhand 2006). وثالثاً اقتصاد التكيف (Coping Economy): وعلى عكس البعدين السابقين، يمثل اقتصاد التكيف الأنشطة الاقتصادية التي تسمح للسكان المدنيين بالبقاء على قيد الحياة. ويتضمن هذا البعد أنشطة، مثل زراعة الكفاف، والتجارة الصغيرة عبر الحدود، والتحويلات المالية من المغتربين (Mwanasali 2000). ويبرز ضمن آليات البقاء عندما ينهار الاقتصاد الرسمي وتدمر سبل العيش التقليدية، ويوفر حياة لآلاف الأشخاص الذين يُجبرون على الانخراط في أنشطة مرتبطة بالصراع وتساهم في تغذيته، ليس بدافع الجشع، بل بدافع الضرورة (Goodhand 2004). إن الفشل في التمييز بين مصالح "المستفيدين من الصراع" ودوافع "الناجين" الذين يعتمدون على اقتصاد التكيف يمكن أن يؤدي إلى تدخلات ضارة تزيد معاناة السكان المدنيين بينما تعزز أرباح المتحاربين.

يعرّف الباحثون المجتمع المدني بوصفه شبكة من المنظمات غير الحكومية والحركات الشعبية التي تقع بين الدولة والأسرة والسوق (Parver, Corinne, and Rebecca Wolf 2008). وفي سياق التحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام، يضطلع المجتمع المدني بدور محوري، خاصةً في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، حيث تكون مؤسسات الدولة ضعيفة أو غير موجودة (Paffenholz and Spurk 2006). ويتعدى هذا الدور تقديم الإغاثة الإنسانية إلى المساهمة في بناء السلام المستدام على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن تحليل دور منظمات المجتمع المدني وفقاً للأبعاد الثلاثة لاقتصادات الحرب:

- اقتصاد التكيف (الدور الأكبر): تتركز مساهمة المجتمع المدني، بدرجة كبيرة، على هذا البعد. ونظراً إلى أن اقتصاد التكيف هو شريان الحياة للسكان المتأثرين بالنزاع، تعمل منظمات المجتمع المدني على تعزيز سبل العيش المستدامة وتحويل آليات البقاء إلى أنشطة اقتصادية منتجة ومستقلة عن الصراع (Goodhand 2006). ويشمل ذلك تقديم المساعدات الإنسانية، ودعم الزراعة المحلية، وتوفير التدريب المهني، وتمويل المشاريع الصغيرة. ومن خلال هذه الأنشطة، تساهم هذه المنظمات في بناء "رأس المال الاجتماعي"، وتعزز الروابط بين أفراد المجتمع، وتوفر شبكات دعم في غياب الهياكل الحكومية (World Bank 2020). وتساعد هذه الجهود الأفراد على التكيف مع ظروف الصراع بطرق لا تزيد من الاعتماد على اقتصادات الحرب، وتضع الأساس للانتعاش الاقتصادي بعد انتهاء القتال.
- اقتصاد الظل (دور كبير نسبياً): يساهم المجتمع المدني في هذا البعد من خلال العمل على تفكيك شبكاته الإجرامية. ونظراً لصعوبة التدخل المباشر في هذا الاقتصاد غير الرسمي، يمكن للمنظمات أن تعمل على زيادة الوعي بمخاطر الانخراط في الأنشطة غير المشروعة، والمساهمة في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يحد من الفساد الذي يسمح لاقتصاد الظل بالنمو والازدهار (Wennmann 2019). والأهم من ذلك، تستطيع المنظمات التقليل من جاذبية الانضمام

إلى شبكات الجريمة المنظمة من خلال توفير بدائل اقتصادية قانونية عبر دعم اقتصاد التكيف (Zartman 2005).

- اقتصاد القتال (دور ضعيف نسبياً): مع أن دور المجتمع المدني في هذا البعد أقل مباشرة، إلا أنه ما يزال مهماً. ويمكن للمنظمات أن تعمل على تفكيك اقتصاد القتال من خلال المراقبة والمناصرة، والضغط على الجهات الفاعلة الدولية للتحقيق في مصادر تمويل النزاع، مثل التجارة غير المشروعة في الموارد (Berdal and Malone 2000). كما تساهم في برامج التسريح والإدماج (DDR) لمساعدة المقاتلين السابقين على الانخراط في أنشطة اقتصادية بديلة، مما يقلل من جاذبية العودة إلى العنف (Goodhand 2006).

تُظهر هذه الأدوار أن مساهمة المجتمع المدني لا تقتصر على تقديم الإغاثة، بل تمتد إلى معالجة الأسباب الجذرية الاقتصادية للصراع، خاصةً من خلال التركيز على تمكين السكان المدنيين وتحويل آليات البقاء في زمن الحرب إلى أسس لإحلال السلام المستدام (World Bank 2020). إن نجاح الانتقال إلى اقتصاد السلام يعتمد، بدرجة أساسية، على قدرة المجتمع المدني على تقديم بدائل اقتصادية وقيمية للمواطنين، فكلما نجحت المنظمات في هذا المسعى، أصبح الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام أكثر احتمالية (Zartman 2005).

3. اقتصادات الحرب في السودان

يتطلب فهم اقتصادات الحرب في السودان تحليل شبكة معقدة من المصالح، إذ يتداخل التمويل الرسمي مع الأنشطة غير الرسمية، وكلاهما يستغل آليات البقاء التي يطورها المدنيون. وتظهر هذه الديناميكية، بوضوح، عبر الأبعاد الثلاثة لجودهاند في اقتصاد الحرب، مما يتيح تحليل كل من القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الدعم السريع (RSF)، لفهم مصادر تمويلهما ومصالحهما الاقتصادية في الصراع.

القوات المسلحة السودانية (SAF):

تعتمد القوات المسلحة السودانية أساساً على سيطرتها على أصول الدولة ومؤسساتها لتمويل حربها، وهو ما يمنحها ميزة كبيرة. وترتكز قوتها الاقتصادية على محفظة واسعة من الشركات تعود جذورها إلى عهد البشير، وتشمل قطاعات الاتصالات والمصارف والعقارات وخدمات الطيران (Linden, 2024; Elnur, 2008). وتشكل هذه الشركات جزءاً من اقتصاد القتال الخاص بالجيش وتعمل في إطار رسمي، مما يوفر له موارد مباشرة. ويُعد ميناء بورتسودان، الذي يمر عبره أكثر من 90% من تجارة السودان الدولية (الرسمية)، محور هذه الإستراتيجية (Jamal, 2024)؛ فسيطرة الجيش عليه تمكّنه من تحصيل رسوم وضرائب مهمة (Soliman and Demissie, 2024)، بالإضافة إلى التحكم في تدفقات الإغاثة الإنسانية، بوصفها مصدر آخر للإيرادات، إلى جانب عائدات شركاته في تعدين الذهب، مثل "سودان ماستر تكنولوجي" و"أسوار" و"سبيكة" (Chatham House, 2025).

ويظهر اقتصاد الظل لدى القوات المسلحة في اعتمادها على شبكات غير رسمية، خصوصاً عبر تهريب الذهب لتمويل عملياتها (Chatham House, 2025). ومع أن الشركة الحكومية أعلنت أن الإنتاج الرسمي في العام 2024 بلغ 64.36 طناً بقيمة 1.6 مليار دولار، فإن الصادرات المسجلة إلى مصر لم تتجاوز 16.3 مليون دولار. وفي المقابل، تشير التقديرات إلى أن التهريب إلى مصر يمثل نحو 60٪ من إنتاج ولايات الشمالية ونهر النيل والبحر الأحمر، بما يزيد عن 100 كيلوجرام يومياً، أي أكثر من 60 طناً منذ اندلاع الحرب (Sudan Tribune, 2025; Chatham House, 2025). ويُعد تهريب الذهب أداة إستراتيجية لتعزيز التحالفات الإقليمية، ما يمنح مصر مصالح قصيرة الأمد في استمرار النزاع (Chatham House, 2025). وإلى جانب الذهب، يتجلى اقتصاد الظل أيضاً في أنشطة التهريب الأخرى وإنتاج بعض الموارد وتصديرها، بما في ذلك السمسم والثروة الحيوانية في مناطق سيطرة القوات المسلحة السودانية (Soliman and Demissie, 2024).

ويستفيد الجيش من اقتصاد التكيف للمدنيين عبر السيطرة على الطرق والمنافذ وفرض رسوم غير رسمية عند نقاط التفتيش (Soliman and Demissie, 2024)؛ فيُجبر التجار والسائقين على دفع مبالغ

لنقل بضائعهم، كما تُفرض رسوم على نقل الوقود عبر الطرق الصحراوية إلى ليبيا تختلف بحسب المسار (Qantara.de, 2025). وتُعد هذه المدفوعات، التي يتحملها المدنيون لتأمين احتياجاتهم، مصدراً مباشراً لدخل الجيش (Sudan Transparency and Policy Tracker, 2025). كما يستفيد الجيش من الأزمة الإنسانية بفرض رسوم مرتفعة على المنظمات مقابل تصاريح العمل، بالإضافة إلى الابتزاز في الحواجز، وتشير تقارير إلى أن بعض هذه المنظمات تتعاقد مع شركات تابعة له لتأجير مركبات أو مبانٍ (Mercy Corps, 2023).

قوات الدعم السريع (RSF):

يرتكز اقتصاد القتال لقوات الدعم السريع على إمبراطورية اقتصادية مرتبطة بعائلة دقلو وشركاتها، أبرزها "الجنيد" (Alquds.co.uk, 2023; Craze and Makawi, 2025). وتسيطر هذه الشركات على موارد إستراتيجية، خصوصاً الذهب الذي كان يمثل شريانها المالي (Global Witness, 2019). فقبل اندلاع الحرب كانت قوات الدعم السريع تصدّر المرتزقة إلى حرب اليمن وتسيطر على مناجم رئيسية مثل جبل عامر (Chatham House, 2025)، بالإضافة إلى تصدير الماشية والصمغ العربي. وتشير التقديرات الآن إلى أن إنتاجها من الذهب بلغ نحو 10 أطنان في العام 2024 من مناطق سيطرتها، والذي كان وما يزال يُهرّب إلى دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعد وِجهة معظم ذهب السودان، مما يجعلها فاعلاً رئيساً (لديه مصالح قصيرة الأجل) في استمرار الحرب (Chatham House, 2025). كما يشمل اقتصاد الدعم السريع النهب عالي القيمة، مثل الاستيلاء على مقرات حكومية وبنوك في الخرطوم، بالإضافة إلى المصفاة السودانية للذهب التي احتوت على 1.3 طن من الذهب غير المكرر بقيمة 150 مليون دولار (ACJPS, 2023; Craze and Makawi, 2025).

ويمثل النهب المنظم حجر الأساس في اقتصاد الظل لقوات الدعم السريع، إذ مُنح مقاتلوها، منذ 2023، "رخصة النهب" لتعويض تخفيض الأجور (Craze and Makawi, 2025). وأدى ذلك إلى ظهور "أسواق دقلو"، مثل سوق "مايو" جنوبي الخرطوم، حيث تباع المسروقات بأسعار زهيدة (Alquds.co.uk, 2023; Ultra Sudan, 2023). وقد عُرفت هذه الأسواق شعبياً باسم "أسواق

الشَّفْشَفَة"، وأصبحت جزءاً من منظومة يديرها قادة الدعم السريع ووسطاء مسلحون (ACJPS, 2023). كما تسيطر هذه القوات على تجارة الثروة الحيوانية في بعض الأسواق، وتفرض ضرائب غير رسمية (Accord.org.za, 2024)، بالإضافة إلى مشاركتها في تهريب الصمغ العربي من دارفور وكردفان، بما يدر إيرادات كبيرة (UN Security Council, 2025). وهكذا يغذي التداخل بين الأنشطة غير الرسمية والمنظمة آلة الحرب الخاصة بها.

ويتداخل اقتصاد التكيف للمدنيين في مناطق سيطرة الدعم السريع مع أنشطتها، عبر فرض ضرائب ورسوم غير رسمية على التنقل ونقل البضائع (Accord.org.za, 2024)، بالإضافة إلى فرض رسوم عبور على المنظمات التي تحمل المساعدات الإنسانية، بل وحتى اعتراضها ونهبها (Mercy Corps, 2023). وبذلك تستفيد قوات الدعم السريع، على نحو مباشر وغير مباشر، من أنشطة المدنيين وسبل عيشهم. ويُعد هذا التداخل نتيجة إستراتيجية ممنهجة، إذ عملت قوات الدعم السريع، منذ اندلاع الحرب، على تدمير الاقتصاد الرسمي واستبداله باقتصاد سياسي جديد يقوم على النهب والعنف (Craze and Makawi, 2025).

التداخل بين الأبعاد الثلاثة لاقتصاد الحرب

تتداخل الأبعاد الثلاثة لاقتصاد الحرب لدى الجيش على نحو وثيق؛ فإيرادات الدولة الرسمية تمثل اقتصاد القتال المباشر الذي يمول آلته العسكرية، ويوفر العملات الأجنبية لتأمين الدعم الإقليمي وشراء السلاح. أما أنشطة التهريب والفساد، وعلى رأسها تهريب الذهب، فهي تجسد تداخلاً بين اقتصاد الظل واقتصاد القتال، إذ تتحول الموارد غير الرسمية إلى مصدرٍ رئيسٍ لتمويل الحرب. وفي المقابل، تُظهر "نفرة الجيش" التي تفرض على القطاع الصناعي لدعم الجيش، بالإضافة إلى فرض رسوم غير رسمية على المدنيين والمنظمات الإنسانية عند نقاط التفتيش، تداخلاً آخر بين اقتصاد التكيف واقتصاد القتال، إذ تتحول آليات البقاء المدنية إلى إيرادات تدعم العمليات العسكرية (عمرو عثمان، 2025).

أما قوات الدعم السريع، فتقوم إمبراطوريتها الاقتصادية على النهب في المقام الأول، ثم الذهب والصمغ العربي والثروة الحيوانية، إذ توفر لها السيولة اللازمة لتمويل الحرب. ويُعَدّ أيضاً "ترخيص النهب" الذي تُمنحه قوات الدعم السريع لمقاتليها، وسيلةً لدفع أجور المقاتلين وشراء الأسلحة، تداخلاً مباشراً بين اقتصاد الظل واقتصاد القتال. وفي المقابل، تُعَدّ الأسواق التي تُنشئها لبيع المنهوبات (مثل أسواق دقلو)، والتي يستفيد منها المدنيون لشراء السلع بأسعار زهيدة (اقتصاد التكيف)، جزءاً من اقتصاد الظل الذي يُسيطر عليه الدعم السريع، فيما تستفيد أيضاً من الضرائب التي تفرضها على سلاسل الإمداد.

4. المقارنة بين اقتصاد الحرب لكل من القوات المسلحة والدعم السريع

يكشف تحليل نماذج اقتصاد الحرب لدى الطرفين عن اختلاف جوهري في فلسفة الصراع؛ فالقوات المسلحة السودانية تسعى للحفاظ على الشرعية الاقتصادية، معتمدة على ميزانية الدولة وشبكة واسعة من الشركات التابعة لها، بالإضافة إلى شركات واجهة في قطاعات حيوية. ويقوم نموذجها على استنزاف الموارد عبر قنوات مؤسسية وشبه رسمية، مع إظهار حرص نسبي على إبقاء بعض الأنشطة الاقتصادية الرسمية، مثل الأسواق وأجور موظفي الخدمة المدنية.

وعلى النقيض، يمثل اقتصاد قوات الدعم السريع نموذجاً افتراسياً يهدف إلى تقويض الاقتصاد الرسمي واستبداله باقتصاد حرب قائم على النهب المنظم والسيطرة على الموارد. ويعتمد هذا النموذج على تهريب الذهب والصمغ العربي والثروة الحيوانية، عبر شبكات دولية معقدة، لتمويل الحرب وشراء السلاح، مع تدمير البنوك والمصانع ومؤسسات الدولة، وملء الفراغ باقتصاد موازٍ. وتنتج عن ذلك أنماط مختلفة من معاناة المدنيين؛ ففي مناطق سيطرة الجيش يواجهون انهياراً اقتصادياً بطيئاً، في حين يتعرضون في مناطق سيطرة الدعم السريع لافتراس مباشر لممتلكاتهم وحياتهم.

جدول مقارن لاقتصاد الحرب

الجانب المقارن	اقتصاد القوات المسلحة السودانية	اقتصاد قوات الدعم السريع
مصادر الإيرادات الأساسية	ميزانية الدولة، وشبكة الشركات المدنية العسكرية المملوكة لها، وموارد مثل الذهب والسمسم.	النهب المنهجي والسرقة، والاستيلاء على الأصول، وتجارة وتهريب الذهب والصمغ العربي والماشية.
النموذج الاقتصادي	مؤسسي / طفيلي: يعتمد على استنزاف موارد الدولة ومؤسساتها الرسمية وشبه الرسمية مع الحفاظ على هيكلها.	افتراسي / استخراجي: يعتمد على تدمير المؤسسات الرسمية ونهب الأصول الثابتة، واستغلال الموارد الطبيعية لتوفير مصادر تمويل مستقلة ومستدامة.
الأثر في الاقتصاد الرسمي	تعطيل جزئي للمؤسسات، وتحويل الموارد، لكن مع محاولات للحفاظ على بعض الوظائف الاقتصادية الرسمية.	تدمير شامل للمؤسسات المالية، والمصانع، والمراكز التجارية، مما يؤدي إلى انهيار كامل للاقتصاد الرسمي.
المستفيدون الأساسيون	القادة العسكريون، والشركات التابعة، والنخب السياسية والاقتصادية التابعون.	قادة قوات الدعم السريع، ومجندوها، والشبكات الدولية المتورطة في التهريب.
الأثر في المدنيين	معاناة من تدهور الخدمات العامة، وتوقف الأنشطة الاقتصادية في مناطق القتال، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم.	نهب مباشر للممتلكات الخاصة، وفرض سياسات التعبئة القسرية أو طلب فدية، وانعدام الأمن الغذائي والخدمات الأساسية.

5. التحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام

يُقصد باقتصاد السلام الأنشطة الاقتصادية التي تزدهر في بيئة مستقرة وآمنة، وهو نقيض اقتصاد الحرب الذي يقوم على العنف والنهب وعدم الاستقرار. وفي السودان، يمثل اقتصاد السلام الأساس لمستقبل مستدام، ويشمل الزراعة والصناعة والخدمات مثل النقل والاتصالات والسياحة، وجميعها تتأثر مباشرة بالاستقرار. ويرتبط اقتصاد السلام بالاقتصاد الرسمي عبر المؤسسات الحكومية، والنظم المالية، والتشريعات التي تحمي الاستثمارات وتضمن بيئة آمنة للتبادل التجاري، على عكس اقتصاد الحرب غير المشروع وغير الرسمي. ولذلك يُعد اقتصاد السلام المحرك الحقيقي للنمو والتنمية وخلق فرص العمل المستدامة.

حالياً، يبيّن تحليل الاقتصاد السياسي أن الأطراف المتحاربة والدول الإقليمية (الإمارات، ومصر، وتشاد، وإفريقيا الوسطى، وإثيوبيا، وجنوب السودان) تستفيد من استمرار الحرب على المدى القريب، إذ يشكل اقتصاد الحرب عاملاً أساسياً في فائدتها (Chatham House, 2025; Craze and Makawi, 2025). ولذلك فإن وقف الحرب أو بناء السلام يتطلب انتقالاً إستراتيجياً من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام، عبر تدخلات نشطة في أثناء الصراع، تقوّض الأنشطة التي تغذّي الحرب، وتدعم بدائل السلام. فالسلام لا يتحقق بالحلول السياسية أو العسكرية وحدها، بل بعملية شاملة لبناء السلام الاقتصادي تجعل الحرب أكثر كلفة من السلام للفاعلين المستفيدين منها حالياً، إذ يرون في السلام العادل تهديداً لمصالحهم المباشرة أو غير المباشرة.

إن منظمات المجتمع المدني وحدها لا تستطيع إيقاف الحرب وبناء السلام في السودان، ولكن يمكنها أن تساهم، بصورة فعالة، في بناء السلام، عبر التحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام. وينبغي أن يتركز دورها الأكبر في هذا الانتقال الإستراتيجي في العمل على اقتصاد التكيف، وذلك لأن هذه المنظمات قريبة من المجتمعات المحلية ولديها مساحة حركة جيدة. وفي هذا البعد، يجب ألا يقتصر العمل على منع أو تقليل المواطنين المشاركين في اقتصاد التكيف (الذي يغذي اقتصاد الحرب) فحسب، بل يجب دمجهم في اقتصاد السلام لتوسيع قاعدة المنتفعين الذين لديهم مصالح مباشرة في

استدامته، مما يساهم في رفع كلفة الحرب وتخفيض تكاليف السلام. ومن الجدير بالذكر أن هذا البحث يركز على دور هذه المنظمات في هذا البعد المحدد فقط، فيما تظل مساهماتها المباشرة وغير المباشرة في مواجهة الأبعاد الأخرى لاقتصاد الحرب خارج نطاق هذه الدراسة، وتتطلب بحثاً معمقاً لاستجلاء أثرها الكامل.

6. تدخلات منظمات المجتمع المدني ودورها[1]

تُظهر البيانات الأولية، من المقابلات مع منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى تحليل تقارير أنشطتها، أن جميع هذه المنظمات لم تدرج اقتصاد الحرب أو التحليل الاقتصاد السياسي ضمن مقاربتها للسياق. ويُعد هذا القصور أحد أبرز أسباب ضعف فاعلية تدخلاتها في بناء السلام، إذ ينصب تركيزها غالباً على الأعراض المباشرة للنزاع (النزوح، والجوع، وانتهاكات حقوق الإنسان)، بدلاً من معالجة البنية الاقتصادية التي تغذيه. إن غياب هذا البعد يجعل التدخلات تدور في حلقة مفرغة، ويحول دون الانتقال إلى اقتصاد سلام بديل يقوم على الإنتاج المشروع، والتوزيع العادل للثروة، وخلق فرص معيشية خارج دائرة العنف.

إلى جانب هذا القصور التحليلي، تواجه المنظمات تحدياً هيكلياً يرتبط بالاعتماد على التمويل الخارجي (المتناقص يوماً بعد يوم) وما يرافقه من تنافس على الموارد المحدودة. ويشتت هذا التنافس الجهود ويُضعف التنسيق، في حين أن السياق السوداني المعقد، بطبيعة الحال، يتطلب بناء شراكات إستراتيجية تتجاوز منطق "المشروعات الفردية" نحو تعاون تكاملي وإستراتيجي يتيح لكل منظمة الاستفادة من خبرات الأخرى وقدراتها لتحقيق أثر أوسع وأكثر استدامة.

كما تكشف البيانات عن ضعف الاعتماد على الأبحاث القائمة على الأدلة في تصميم التدخلات؛ فالكثير من المنظمات، لا سيما تلك التي تعمل تحت عناوين عامة مثل "بناء السلام" أو "التمكين"،

[1] كافة البيانات الأولية المذكورة في هذا القسم مأخوذة من مقابلات شبه مهيكلة أُجريت مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، ومفصلة في ملحق المقابلات بآخر هذه الورقة.

تفتقر إلى البحث المعمق لفهم السياق وتحديد نقاط التأثير الأكثر فاعلية. ويؤدي هذا النقص إلى تدخلات أقل حساسية للسياق وأصعب قياساً من حيث النتائج والأثر. ويزداد الأمر تعقيداً بسبب الندرة الكبيرة في الدراسات المتعلقة باقتصاد الحرب في السودان، وهي فجوة معرفية يمكن للمجتمع المدني -بفضل وجوده الميداني- أن يساهم في سدها، بما يخدم جميع الفاعلين وأهدافهم المشتركة.

وأخيراً، يشير التحليل إلى أن القطاع الخاص يُمثل عاملاً حاسماً لم يُستثمر بعد. فبينما ينخرط جزءٌ منه في أنشطة مرتبطة باقتصاد الحرب، يسعى جزء آخر -وفق مصالحه- إلى الاستقرار والنمو، ويمتلك الموارد والخبرات ليكون شريكاً إستراتيجياً للمجتمع المدني. ويمكن لبناء جسور التعاون مع هذا القطاع أن يفتح مصادر تمويل جديدة، ويخلق فرص عمل للشباب، ويُشكّل قوة ضغط اقتصادية وسياسية نحو السلام. وتجاهل هذا الفاعل يعني خسارة فرصة إستراتيجية لتحقيق الأهداف المشتركة.

العمل خارج السودان

بالنسبة إلى المنظمات التي تعمل خارج السودان وتركّز تدخلاتها على السودانيين في دول مثل (مصر ويوغندا وكينيا وغيرها ...)، ينبغي أن تراعي في تصميم برامجها وتنفيذها بُعدين متكاملين: الأول هو ربط سياق البلد المضيف بسياق الحرب في السودان، ولا سيما اقتصاد الحرب، والثاني هو توجيه تدخلاتها بحيث تساهم بصورة أكثر فاعلية في بناء اقتصاد السلام. وبحكم تموضعها خارج السودان، فإن هذه المنظمات تتمتع بمساحة عمل أوسع يمكن أن تستغلها في مجالات مثل تعزيز الشفافية والمساءلة، والمراقبة والمناصرة، والضغط على الجهات الفاعلة الدولية للتحقيق في اقتصاد الحرب ومصادر تمويله مثل التجارة غير المشروعة بموارد السودان المختلفة.

وأوضحت البيانات الأولية محدودية فعالية تدخلات المنظمات، غير أن بعض هذه التدخلات، تركت، على صغر حجمها، أثراً إيجابياً على السياق الأوسع المرتبط باقتصاد الحرب. فعلى سبيل المثال، ساهمت أنشطة "مبادرة شباب من أجل السلام"، والتي شملت مشروع الدعم الصحي للاجئين السودانيين في مصر، في تحقيق أثر صغير ولكنه ملموس على المستوى الاجتماعي في بناء السلام، كما وفّرت خدمات

صحية أساسية وخفّضت الأعباء الاقتصادية على الأسر، وساعدت في تقليل اعتماد اللاجئين على أنشطة اقتصاد التكيف. وكان هذا الأثر، على صغره وعدم استدامته، أكثر فعالية، مقارنةً بحجمه ومحدودية موارده وتكاليفه.

وعلى النقيض من ذلك، فإن تدخلات "الشبكة الشبابية لإيقاف الحرب والتحول المدني الديمقراطي" مثل "معرض مصر الفني"، وعلى نجاحه في جذب جمهور متنوع وإثارة نقاشات مهمة بشأن الحرب والسلام من خلال اللوحات والأفلام الوثائقية، كانت تكاليفه أعلى، فيما بقي أثره المباشر في تقليل مساهمة اللاجئين في اقتصاد الحرب، ضعيفاً نسبياً، مقارنةً بمبادرة "شباب من أجل السلام".

ولتوضيح أهمية إدماج اقتصاد الحرب في تحليل أنشطة المنظمات التي تعمل في مصر، يمكن النظر إلى التحليل التالي: يُقدَّر الذهب المهرّب إلى مصر بنحو 60% من الذهب المنتج في ولايات البحر الأحمر والشمالية ونهر النيل (الولايات الأكثر إنتاجاً للذهب في السودان)، إذ يبيع المهربون السودانيون الذهب مقابل العملة المصرية المحلية، ثم يُعاد تدوير هذه الأموال في السوق الموازية (السواق السوداء) من خلال السودانيين المقيمين/اللاجئين في مصر مقابل العملة السودانية. ويمثل هؤلاء اللاجئون الطلب الأساسي على العملة المصرية، إذ يعرضون العملة السودانية (غالباً عبر تطبيق بنكك) للحصول عليها. وبهذا يستفيد المهرب مرتين: مرةً من تهريب الذهب وبيعه، ومرةً أخرى من إعادة شراء العملة السودانية، فيما ترفد هذه العمليات اقتصاد الحرب، على نحو مباشر أو غير مباشر، عبر شبكات معقدة. وتتداخل الأبعاد الثلاثة لاقتصاد الحرب، بوضوح، في هذا التحليل عبر: أولاً يدخل تهريب الذهب وبيعه ضمن اقتصاد القتال إن كان الإنتاج صادراً من شركات مملوكة للقوات المسلحة. ثانياً إذا أنتجته جهات غير مرتبطة مباشرةً بالأطراف المتحاربة، فيندرج تحت اقتصاد الظل. وثالثاً يظهر اقتصاد التكيف في الطلب الذي يخلقه المدنيون على العملة المصرية لشراء احتياجاتهم مقابل العملة السودانية في السوق السوداء.

وبناءً على هذا التحليل، يمكن لمنظمات المجتمع المدني في مصر أن تصمم أنشطة تقلل من اعتماد السودانيين على السوق السوداء. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعمل في مجالين متكاملين: التدريب المهني،

ثم التوظيف بعد التدريب. وتوجد فرصة كبيرة لذلك، لا سيما مع انتقال جزء من القطاع الصناعي السوداني إلى مصر، مما يتيح له الاستفادة من العمالة السودانية المقيمة في مصر. وتمتاز هذه الأنشطة بالاستدامة على المديين القصير والمتوسط، إذ تُقلل مساهمة السودانيين في اقتصاد الحرب عبر اقتصاد التكيف. كما يتجاوز أثر هذه الأنشطة اقتصاد التكيف ليشمل البعدين الآخرين (اقتصاد القتال واقتصاد الظل)، لأن تقليل الطلب في السوق السوداء يرفع تكاليف التهريب ويُضعف جدواه للمستفيدين. وقد يدفع ذلك المهربين إلى البحث عن عملات صعبة، مثل الدولار، بدلاً من العملة المصرية، وهو ما يقلل من الفوائد التي يجنونها، ويزيد، من ثمّ، تكلفة الحرب على الأطراف المتحاربة، مقارنةً بتكلفة السلام.

العمل المدني داخل السودان

تكشف المقارنة بين نموذج اقتصاد الحرب لدى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع عن اختلاف جوهري في طبيعة التدخلات المدنية؛ ففي مناطق سيطرة الجيش، حيث يغلب الطابع الطفيلي القائم على استنزاف موارد الدولة ومؤسساتها الرسمية، تظل هناك بعض التجليات للاقتصاد الرسمي. ويجعل هذا الواقع التدخلات المدنية أكثر قابلية للمساهمة في بناء اقتصاد السلام، عبر دعم المساحات الرسمية الهشة التي ما تزال قائمة. وعلى النقيض من ذلك، في مناطق سيطرة الدعم السريع، التي تتبع نموذجاً افتراسياً يعتمد على تدمير المؤسسات واستبدالها باقتصاد نهب منظم، تتحول فيه معظم التدخلات الإنسانية والمدنية إلى رافد مباشر لاقتصاد الحرب بحكم طبيعته.

ويفرض هذا التباين على المنظمات المدنية التخلي عن نهج "النموذج الواحد" واعتماد ما يمكن تسميته "الحساسية الاقتصادية" في تصميم برامجها. فإذا كان اقتصاد الدعم السريع قائماً على النهب وفرض الضرائب عند الحواجز، فإن إدخال المساعدات الخارجية عبر الشاحنات قد يساهم مباشرةً في تمويل أنشطة "المليشيا" من خلال رسوم العبور. أما إن اشترت منظمة المساعدات من المنتجين المحليين في

المناطق الآمنة نسبياً، فإنها تدعم بذلك اقتصاد السلام أيضاً، وتخلق مساحة اقتصادية مستقلة عن أرباح الحرب. ويقلل هذا النوع من التدخل جاذبية العنف ويرفع كلفة استمراره.

وفي سياق العمل داخل السودان يبرز نموذج مشروع "مشيش عديلة" للمنح والقروض الصغيرة، المنفذ من قبل منظمة "عديلة"، بوصفه تجربة مختلفة في طبيعة تدخلاتها، إذ يقوم هذا النموذج على منح صغيرة ومرنة، تُوجَّه مباشرةً إلى المبادرات القاعدية والمنظمات المجتمعية الناشئة والأفراد الفاعلين. وقد أثبتت التجربة، في الفترة ما بين 2020 و2024، أن تمويل أكثر من 552 مبادرة ونشاط ساهم في تمكين الفئات المهمشة، لا سيما الشباب والنساء، وأحدث أثراً ملموساً في تعزيز رأس المال الاجتماعي من خلال الحوارات المجتمعية وبرامج إشراك الشباب التي ساعدت على تقليص مستويات العنف. ولم يكن هذا التدخل مجرد أداة للدعم المالي، بل آلية لتفعيل الطاقات المحلية ومنحها القدرة على تصميم استجابات ملائمة للسياق، وهو ما تجلى في قدرة أكثر من نصف المستفيدين على استدامة أنشطتهم أو إيجاد مصادر تمويل بديلة بعد انتهاء المنح. كما مكّنت إستراتيجية التشبيك التي قادتها "عديلة" المبادرات من العمل في مناطق شديدة الحساسية الأمنية، وعززت حضورها وتأثيرها في التماسك المجتمعي. ومع ذلك، يمكن القول إن المشروع لم يُدرِج، على نحو كافٍ بعد، الاقتصاد السياسي في تحليله للسياق؛ إذ ركز، بدرجة أساسية، على البُعد الاجتماعي، في حين كان من الممكن توجيه جزء من هذا الدعم إلى مشاريع اقتصادية أو مبادرات ريادة أعمال أو شركات صغيرة أو متوسطة داخل المجتمعات نفسها. وكان من شأن مثل هذا التوجه أن يخلق مصالح اقتصادية مباشرة ومرتبطة بالسلام والاستقرار، ويؤسس لفئة اقتصادية منظمة تستفيد من الأمن وتسعى لحمايته. وكان سيساهم هذا، بدوره، في توسيع قاعدة اقتصاد السلام، عبر توفير فرص عمل جديدة وتعزيز النشاط الإنتاجي، بما يقلل من تكاليف الحرب ويرفع كلفة استمرارها. إن نجاح مثل هذا النموذج يوضح أن بناء اقتصاد السلام يتطلب الجمع بين تعزيز رأس المال الاجتماعي وتشجيع النشاط الاقتصادي المنتج، بحيث تتقاطع المصالح الاجتماعية والاقتصادية في اتجاه دعم السلام المستدام.

ويمثل مشروع "تعزيز قدرة المجتمع على المرونة"، الذي تنفذه منظمة ميرسي كور (Mercy Corps) في ولايات كسلا ونهر النيل والشمالية (بالشراكة مع منظمة صدقات في الولاية الشمالية)، نموذجاً بارزاً لكيفية تحويل اقتصاد التكيف إلى محرك للنمو المستدام في المناطق الآمنة نسبياً. فبدلاً من الاكتفاء بالمساعدات الإنسانية التقليدية التي قد تساهم، بصورة غير مباشرة، في تغذية اقتصاد الحرب، يعتمد المشروع مقاربة تنموية تستهدف بناء أنظمة غذائية مرنة وذكية مناخياً. ويرتكز المشروع على تطوير سلاسل قيمة زراعية محددة، مثل الذرة الرفيعة والقمح وغيرها، من خلال ثلاثة مكونات رئيسة: أولاً تعزيز الإنتاج الزراعي والمرونة عبر توفير المدخلات والتدريب للجمعيات الزراعية، ثانياً دعم القيمة المضافة عبر منح نقدية للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجالات التخزين والتعبئة والتغليف، وثالثاً توسيع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وتعزيزها لخلق روابط مباشرة بين المنتجين والمستهلكين.

ويكشف هذا النموذج عن فهم عميق للديناميات الاقتصادية في سياق الحرب؛ فبدلاً من توزيع الغذاء الجاهز، يركز المشروع على تمكين المزارعين من إنتاج غذائهم الخاص، بما يعزز من قدرة المجتمعات على الاكتفاء الذاتي. والأهم أنه لا يكتفي بالتركيز على الإنتاج الزراعي، بل يمتد إلى دعم سلاسل القيمة، عبر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يخلق دورة اقتصادية متكاملة ومستقلة عن اقتصاد الحرب. وبذلك يشكل المشروع قوة مضادة للنموذج الافتراسي القائم على النهب وللنموذج الطفيلي القائم على استنزاف موارد الدولة، من خلال بناء اقتصاد إنتاجي مشروع يرسخ أسس الانتعاش الاقتصادي المستدام الذي يدعم الاستقرار والسلام.

7. الخلاصة والتوصيات

مع أن هذا البحث ركز، بدرجة أساسية، على دور منظمات المجتمع المدني السوداني في اقتصاد التكيف، فإن مساهماتها تمتد لتشمل الأبعاد الأخرى لاقتصاد الحرب، ولكنها خارج نطاق هذه الدراسة.

ويُظهر التحليل السابق أن هذه المنظمات مطالَبة بدمج تحليل الاقتصاد السياسي للحرب وفكرة التحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام ضمن قراءتها للسياق المحلي، بحيث يصبح هذا التحليل جزءاً أصيلاً من تصميم مختلف التدخلات وتنفيذها، حتى تلك التي لا تبدو مرتبطة ارتباطاً مباشراً بعملية بناء السلام أو بالمسارات السياسية والاقتصادية؛ فكل تدخل، مهما كان حجمه أو مجاله، يترك أثراً بعيد المدى يمكن أن يساهم في تعزيز اقتصاد الحرب أو اقتصاد السلام، سلباً أو إيجاباً. ولتحقيق فعالية أكبر، ينبغي لهذه المنظمات تجاوز منطق التنافس الضيق، والتحرك نحو التعاون وإقامة شراكات إستراتيجية تسمح بتناغم الجهود وتكاملها، بما يضاعف الأثر الجماعي ويرفع مستوى الفاعلية.

كما تبرز الحاجة إلى إنشاء وحدات أو فرق بحثية داخل هذه المنظمات، تُعنى بتعزيز حساسية التدخلات للسياق وتطويرها استناداً إلى الأدلة، إلى جانب إجراء دراسات معمقة بشأن اقتصاد الحرب في السودان، وهو مجال ما يزال يعاني نقصاً واضحاً. وفي السياق نفسه، يُعد بناء علاقات إستراتيجية مع القطاع الخاص أمراً محورياً، لدوره في دعم أهداف السلام المستدام والتنمية. أما المنظمات ذات الأهداف السياسية المعلنة، فينبغي أن تجعل من الوصول إلى اقتصاد السلام هدفاً مباشراً لبرامجها، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، وتوسيع جهود المراقبة والمناصرة، والضغط على الفاعلين الدوليين للتحقيق في اقتصاد الحرب ومصادر تمويله، بما في ذلك التجارة غير المشروعة في موارد السودان.

وتُظهر المقارنة بين اقتصاد الحرب لدى كلٍّ من القوات المسلحة وقوات الدعم السريع أن فعالية التدخلات المدنية والإنسانية تتباين بحسب السياق؛ ففي مناطق سيطرة الجيش، يمكن للتدخلات أن تساهم في بناء اقتصاد السلام عبر دعم الاقتصاد الرسمي الهش، بينما يجب على المنظمات العاملة في مناطق سيطرة الدعم السريع، أن تقلّص تدخلاتها إلى الحد الضروري وتصميمها بحذر لتقليل استفادة هذه القوات منها، مع الحرص على تعزيز السوق الرسمي المحلي. وعليه، يجب أن تُصمم التدخلات بوعي بهذا الاختلاف.

التوصيات المحددة

1. دعم مشاريع التدريب المهني والتحويلية

يجب أن تتجه برامج الدعم المدني نحو تمويل مشاريع التدريب المهني التي تؤدي إلى تحول ملموس في حياة الأفراد والمجتمعات، مما يجعل لهم مصلحة مباشرة في استدامة السلام. وينبغي أن يركز هذا النوع من التدريب على مسارين أساسيين: أولهما، تدريب الأفراد والمجتمعات على حرف ومهن محددة تساهم في الإنتاج المحلي، مثل النجارة والحدادة والكهرباء وإصلاح الأجهزة؛ وثانيهما، تزويد الأفراد بمهارات تساعدهم مباشرةً على إيجاد عمل أو الانخراط في قطاعات إنتاجية ضمن الاقتصاد الرسمي واقتصاد السلام، مثل قطاعات الصناعة والزراعة.

والهدف من هذا النهج المزدوج هو ربط الأفراد، على نحو مباشر، بمسارات اقتصادية مشروعة ومستدامة، مما يخلق لهم مصالح مادية ملموسة في الاستقرار والأمن. إن توفير فرص عمل مستدامة وتأسيس مهن حقيقية يقلل من جاذبية الانضمام إلى الجماعات المسلحة التي تعتمد على اقتصاد الحرب؛ فكلما زادت كلفة الحرب للفرد والمجتمع، وارتفعت قيمة السلام، أصبح التحول نحو اقتصاد السلام أكثر واقعية واستدامة. ويساهم هذا النهج في بناء قاعدة اقتصادية تناهض العنف وتعمل على حماية المكاسب الاقتصادية التي تحققت في ظل الاستقرار.

2. دعم الإنتاج الزراعي وتطوير سلاسل القيمة

يجب أن تركز المنظمات على دعم الإنتاج الزراعي لزيادة حجمه. وينبغي ألا يقتصر هذا الدعم على توزيع البذور والمعدات فحسب، بل يجب أن يتبع نموذجاً شاملاً، مثل مشروع "تعزيز قدرة المجتمع على المرونة".

ويركز هذا النموذج على ثلاثة مكونات أساسية:

- **تعزيز الإنتاج:** توفير المدخلات الزراعية وتدريب الجمعيات الزراعية لزيادة الإنتاج وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية.

- **دعم القيمة المضافة:** توفير منح نقدية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجالات التخزين والتعبئة والتغليف، مما يضيف قيمة إلى المحاصيل ويزيد دخل المزارعين.
- خلق روابط السوق: توسيع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ودعمها لإنشاء روابط مباشرة بين المنتجين والمستهلكين.

ولا يكتفي هذا النهج بتعزيز الأمن الغذائي وتأمين الاكتفاء الذاتي، بل يخلق دورة اقتصادية متكاملة مستقلة عن اقتصاد الحرب؛ فدعم سلاسل القيمة الزراعية يساعد على تنشيط السوق المحلية في المناطق التي شهدت صراعات، مما يرفع حجم السوق ويساهم في إعادة الإعمار وعودة الحياة المدنية.

3. دعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

يجب أن توجِّه المشاريع المدنية جزءاً من دعمها إلى القطاع الخاص، لا سيما ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، التي لديها مصلحة مباشرة في الاستقرار والأمن. ويمكن تقديم هذا الدعم من خلال منح صغيرة ومرنة، مشابهة لتجربة مشروع "مشيش عديلة"، لكن مع توجه إستراتيجي نحو المشاريع الاقتصادية ذات المصلحة المباشرة في الاستقرار.

ويهدف دعم هذه الفئة الاقتصادية المنظمة إلى:

- **خلق مصالح مادية:** ربط نجاح هذه المشاريع مباشرةً بالسلام، مما يدفعها إلى أن تعمل حارساً للاستقرار.
- **توفير فرص عمل:** لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة القدرة على توظيف أعداد كبيرة من الأفراد، مما يوسع قاعدة اقتصاد السلام ويقلل تكلفة السلام.
- **بناء فئة مستفيدة من السلام:** إنشاء فئة اجتماعية-اقتصادية لديها مصلحة راسخة في استدامة الأمن، ومن ثم مستعدة للمساهمة، بفعالية، في جهود بناء السلام ومناهضة العنف.

ويجمع هذا النهج بين تعزيز رأس المال الاجتماعي وتشجيع النشاط الاقتصادي المنتج، مما يضمن تقاطع المصالح الاجتماعية والاقتصادية في اتجاه دعم السلام المستدام.

قائمة المراجع

1. Ballentine, K., & Nitzschke, H. (2005). The Political Economy of Civil War and Conflict Transformation. Berghof Research Center.
2. DCAF. (2005). From War Economy to Peace Economy? Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces.
3. De Waal, A. (2007). War in Darfur and the Political Economy of Violence.
4. Sudan Conflict Monitor. (2023). The Economic Drivers of Sudan's War.
5. Berdal, Mats, and David M. Malone, eds. *Greed and Grievance*: *Economic Agendas in Civil Wars*. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2000.
6. Broodryk, Amelia, and Hussein Solomon. "From War Economies to Peace Economies in Africa." *From War Economies to Peace Economies in Africa*, 2009.
7. Brummelhorster, G., and R. Paes. *War Economies and the Challenge of Peacebuilding*. London: Routledge, 2003.
8. Collier, Paul. *Breaking the Conflict Trap*: *Civil War and Development Policy*. Washington, DC: World Bank, 2003.
9. Collier, Paul, and Anke Hoeffler. "Greed and Grievance in Civil War." Policy Research Working Paper, no. 2355. The World Bank, 2000.
10. Goodhand, Jonathan. "From War Economy to Peace Economy? Reconstruction and State Building in Afghanistan." LSE Research Online, 2004.
11. Goodhand, Jonathan. *Aiding Peace*? *The Role of NGOs in Armed Conflict*. London: ITDG Publishing, 2006.
12. Jean, François, and Jean-Christophe Rufin, eds. *Économie des guerres civiles*. Paris: Hachette, 1996.
13. Mwanasali, C. "The War Economies of the Democratic Republic of Congo." *African Studies Review*, 2000.

14. Nitzschke, Heiko, and Gérald Pachoud, rapporteurs. *Transforming War Economies*: *Challenges for Peacemaking and Peacebuilding*. International Peace Institute, 2003.
15. Paffenholz, Thania, and Christoph Spurk. *Civil Society, Civic Engagement, and Peacebuilding*. Social Dev. Paper No. 36. Washington, DC: World Bank, 2006.
16. Parver, Corinne, and Rebecca Wolf. "Civil Society's Involvement in Post-Conflict Peacebuilding." *International Journal of Legal Information* 36 (1), 2008.
17. Reno, William. *Warlord Politics and African States*. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1998.
18. Smillie, Ian, Lansana Gberie, and Ralph Hazleton. *The Heart of the Matter*: *Sierra Leone, Diamonds & Human Security*. Ottawa: Partnership Africa Canada, 2000.
19. Wennmann, Achim. "The Political Economy of Violent Conflict Within States." *Oxford Research Encyclopedia of International Studies*, 2019.
20. World Bank. "Engaging Civil Society Organizations in Conflict-Affected and Fragile States: Three African Country Case Studies." World Bank Publications, 2020.
21. Yanis, G. "The Political Economy of the Kosovo Conflict." *Review of International Affairs*, 2003.
22. Zartman, I. William. *The Political Economy of Peacebuilding in Post-Conflict Societies*. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2005.
23. ACJPS (African Centre for Justice and Peace Studies). (2023). The booming black market amidst the Sudan armed conflict.
24. Accord.org.za. (2024). Beyond Bullets and Borders: How livestock and gum Arabic are financing Sudan's war.
25. Alquds.co.uk. (2023). «أسواق دقلو» لبيع المسروقات في السودان.
26. Chatham House. (2025). Gold and War in Sudan.

27. Craze, J. and Makawi, R. (2025). The Republic of Kadamol: A Portrait of the Rapid Support Forces at War. Small Arms Survey.
28. Elnur, I. (2008). Contested Sudan: The political economy of war and reconstruction.
29. Jamal, A. (2024). Port Sudan: The Political Economy of a Potential Administrative Capital. Small Arms Survey.
30. Linden, K. (2024). Civil War in Sudan: A struggle for political power and economic interests. FOI Studies in African Security.
31. Mercy Corps. (2023). Humanitarian Action within a War Economy.
32. Qantara.de. (2025). Economic hardship in Sudan: War demands unconventional strategies.
33. Soliman, A. and Demissie, A. A. (2024). The 'conflict economy' of sesame in Ethiopia and Sudan. Chatham House.
34. Sudan Tribune. (2025). Sudan gold production jumps to 64 tonnes despite ongoing conflict.
35. Sudan Transparency and Policy Tracker. (2025). The Banking System During and After the War. Challenges and Policy Recommendations.
36. Ultra Sudan. (2023). محلية الخرطوم تُزيل "أسواق دقلو" بمنطقة أبو حمامة جنوب العاصمة.
37. UN Security Council. (2025). Report of the Panel of Experts on Sudan. S/2025/239.
38. الطاهر، محمد مكي. (2025). الاقتصاد السياسي للحرب في السودان: كيف يمول الذهب الصراع؟ أفروبوليسي.
39. "أخبار السودان". (2025). دراسة دولية: اقتصاد السودان ينهار بنسبة 42% بسبب الحرب المستمرة منذ 2023.
40. "الجزيرة نت". (2025). بعد عامين من الحرب هل ينجح السودان في النهوض باقتصاده؟
41. عمرو عثمان. (2025). سياسة إحلال الواردات لإعادة إعمار القطاع الصناعي في السودان.

ملحق المقابلات

ترتيب المقابلة	الجهة	التاريخ
المقابلة الأولى	عضو في الشبكة الشبابية السودانية لإنهاء الحرب والتأسيس للتحول المدني الديمقراطي	25/8/2025
المقابلة الثانية	عضو في مبادرة شباب من أجل السلام	29/8/2025
المقابلة الثالثة	عضو في منظمة ديفلوبمنت هوب	31/8/2025
المقابلة الرابعة	عضو في منظمة وعي	2/9/2025
المقابلة الخامسة	عضو في حركة الحقوق الشبابية	5/9/2025
المقابلة السادسة	عضو في المبادرة السودانية لوقف الحرب وبناء السلام	8/9/2025
المقابلة السابعة	عضو في مؤسسة فكرة للدراسات والتنمية	8/9/2025
المقابلة الثامنة	عضو في منظمة عديلة	10/9/2025
المقابلة التاسعة	عضو في منظمة صدقات	17/9/2025